

تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية

وآثارها على الدول النامية

الأستاذ: قادري علاء الدين/ جامعة سيدي بلعباس

الأستاذ: فيلالى بومدين/ جامعة سيدي بلعباس

الملخص:

أصبح من المسلمات في عالم اليوم أننا نعيش في عصر العولمة بجوانبها المختلفة، سواء الاقتصادية حيث حرية الأسواق في إطار النظام الرأسمالي، أو العولمة الثقافية والسياسية، والتي تسعى إلى سيادة القيم الغربية باعتبارها دليلا على التقدم في زمننا الحالي والتي تهيمن عليه الحضارة الغربية.

وتعد حرية التجارة العالمية الهدف الأول والأساس لمنظمة التجارة العالمية، والتي تركز على فلسفة مفادها أن التحرير العادل للتجارة العالمية هو السبيل الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي عالمي يكثف من آلية رفع مستويات المعيشة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

مقدمة :

أصبح من المسلمات في عالم اليوم أننا نعيش في عصر العولمة بجوانبها المختلفة، سواء الاقتصادية حيث حرية الأسواق في إطار النظام الرأسمالي، أو العولمة الثقافية والسياسية، والتي تسعى إلى سيادة القيم الغربية باعتبارها دليلاً على التقدم في زمننا الحالي والتي تهيمن عليه الحضارة الغربية.

وتعد حرية التجارة العالمية الهدف الأول والأساس لمنظمة التجارة العالمية، والتي تركز على فلسفة مفادها أن التحرير العادل للتجارة العالمية هو السبيل الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي عالمي يكثف من آلية رفع مستويات المعيشة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ولم تعد حرية التجارة الدولية مجرد دعاوي ومحاولة لعقد اتفاقيات متدرجة، بل أصبح الأمر أكثر شمولاً، حيث هناك منظمة التجارة العالمية والتي حلت محل اتفاقية الجات والتي تعقد من خلالها الاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة، وأصبح لها سلطة أكثر تأثيراً وإلزاماً على الحكومات.

من المعروف أن تحرير التجارة يشمل تجارة السلع، تحرير تجارة الخدمات والقضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وسنقتصر في دراستنا على مجال السلع، خاصة أنها هي التي ينصب عليها الاهتمام من حيث عقد الاتفاقيات، ومحاولة تذليل العقبات أمام تحرير التجارة في مجال السلع.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية الآتية : هل أن حرية التجارة الدولية لصالح الدول النامية، أم أن لها تأثيرات سلبية بأكثر من نفعها ؟

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، سنعرض في البداية إلى ما يمكن أن نطلق عليه خلفية نظرية نحاول فيها و باختصار أن نعرض لماهية تحرير التجارة الدولية وما تطرحه النظرية الرأسمالية بشأن تحرير التجارة، ثم يلي بعد ذلك عرض لبعض اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في مجال السلع، وكيف أثرت هذه الاتفاقيات في مجموعها على حركة التجارة الدولية، ثم ما هي الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقيات، كما نعرض

لبعض الدراسات التي حاولت أن تضع تقديرا كميا لمدى المكاسب التي يمكن أن يجنيها العالم من هذه الاتفاقيات.

1- ماهية تحرير التجارة الدولية :

تعني حرية التجارة الدولية أن يكون النمط الحياتي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي بصفة عامة، والذي يراد له أن يكون موضوعا للعولمة، مؤديا إلى إزالة جميع الحواجز التي تعيق حرية التجارة العالمية للشيء المعني، فعولمة الاقتصاد على سبيل المثال تعني جعل النظام الاقتصادي واحد في العالم كله، وإزالة الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وهذا يستتبع بطبيعة الحال توحيد الشروط والأنظمة الاقتصادية، وإزالة العوائق عن حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، وتوجيه الأسواق في الدول جميعها لتعمل وفق نظام عالمي واحد¹¹.

أما لماذا ارتبط تحرير التجارة بالنظام الرأسمالي، فيعود ذلك إلى طبيعة النظام والهدف الأساسي الذي يسعى إليه (وهو الربح). ويمكن تحديد نمط الإنتاج الرأسمالي على أساس تملك طبقة لوسائل الإنتاج وبالتالي تتحكم في العملية الإنتاجية، وهو ما دفع هذا النظام إلى التوسع خارج أوروبا مما أدى إلى التقسيم الحالي للعمل الدولي، وإلى فرض النمط الرأسمالي على السوق العالمي، بحيث أصبح سوقا عالميا للرأسمالية.

ومن الطبيعي أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تعاملاتها الاقتصادية الخارجية. ووفقا لنظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو، فإن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وبالتالي فهي أكثر كفاءة في إنتاجها، حيث يمكنها إنتاجها بأقل تكلفة ممكنة، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وفقا للتخصص وتقسيم العمل، مما يجعل كل دولة تحصل على كمية أكبر من السلع مقارنة بكمية السلع التي كان يمكن أن تحصل عليها بمواردها الخاصة دون الدخول في التجارة الدولية.

وتؤدي حرية التجارة إلى زيادة الدخل الوطني للدول المشاركة في التجارة الدولية عما كان يمكن أن يكون عليه دون هذه التجارة، وتستفيد الدولتين المشاركة في التجارة

الدولية عن طريق توزيع المكسب من التجارة الدولية عليهما، وقد لا يكون هذا التوزيع متساويا بينهما، وقد تحاول إحدى الدولتين زيادة دخلها مرة أخرى عن طريق فرض رسوم جمركية، مما يؤثر بالطبع على حرية التجارة. وهناك أربعة أشكال لتحرير التجارة وهي :

1- التحرير من جانب واحد : وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

2- التحرير الثنائي : حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

3- التحرير الإقليمي : وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء الكتلة على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة حرة فيما بينهم.

4- التحرير متعدد الأطراف : وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

وتركز حجج المؤيدين لتحرير التجارة على مقولات تقليدية مثل الاستخدام الأكفأ للموارد، وأن تخفيض الحواجز الجمركية يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وسهولة الحصول على السلع الرأسمالية، وهناك حجج تستند إلى الخبرة والتجربة والتي تأخذ بها المنظمات الدولية والتي تستند أساسا على أن التجربة تبين أن الدول التي حققت مستويات عالية النمو عن غيرها كانت تأخذ بسياسة الانفتاح، أما في الدول ذات النظم التجارية الأكثر انفتاحا فهي تجتذب استثمارات أجنبية تهدف إلى الإنتاج من أجل السوق الخارجي ، وبالتالي تجلب معها تكنولوجيا وإدارة أكثر كفاءة.

أما المعارضين لتحرير التجارة في الدول النامية فهناك أيضا حجج تقليدية مثل حماية كل من الصناعة الوطنية، وميزان المدفوعات وخطط التنمية. كما أنه في ظل التحرير ستخصص الدولة في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية الأكبر، مما يجعلها تخصص في

إنتاج السلع الأولية، فإذا انخفض الطلب العالمي على هذه السلع فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل الوطني لهذه الدول وحدوث انكماش بها. أما الحجج الخاصة بالتجارب العالمية فيمكن الرد عليها في أن التجربة اليابانية والكورية الجنوبية كلاهما قد استخدم التدخل الحكومي والقيود على الواردات لإنجاح صناعاته.

ويوضح مؤشر الحرية الاقتصادية مستويات الحرية الاقتصادية في الدول التي يغطيها المؤشر، وفي تقرير عام 2005 شمل المؤشر 161 دولة منها 19 دولة عربية. حافظت البحرين على تصدرها المؤشر عربياً، حيث جاء ترتيبها في الترتيب 20 وتليها الإمارات في الترتيب 48 ثم دولة الكويت في المرتبة 54 على مستوى المؤشر إجمالاً. وقد توزعت الدول العربية وفق تصنيف المؤشر إلى المجموعات التالية²:

- دول ذات حرية اقتصادية كاملة : لا توجد .
- دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة : 07 دول (البحرين، الإمارات، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، موريتانيا، السعودية).
- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة : 09 دول (لبنان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن، سوريا).
- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة جداً : ليبيا .

2- الإطار الفكري لحرية التجارة الدولية :

يرى مؤيدو منظمة التجارة العالمية أن الهدف الأساسي لها حرية التجارة العالمية. ويعتقدون أن حرية التجارة العالمية تؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد، ونحن نورد هذه الفوائد التي قيلت في حرية التجارة العالمية كما يأتي :

أولاً : فائدة المستهلك والمنتج :

إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب السلع التجارية بأكثر قدر من الحرية، والنتيجة من ذلك أن كل من المستهلك والمنتج كلاهما يضمن الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها. وطبقاً لذلك فإن المنتج يستفيد من فتح الأسواق العالمية أمام تصريف بضاعته بعد إزالة القيود عند انتقالها. كما أن

المستهلك يستفيد من وصول السلع والخدمات إليه بسهولة، وبأسعار تنافسية تتناسب وقدرته المالية وتنسجم وذوقه.

ثانيا : إزالة الحواجز بين الدول :

تعمل منظمة التجارة العالمية على تقليل الحواجز ما بين الدول من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء³.

ومبدأ حرية التجارة العالمية الذي حددته نتائج جولة أوروغواي، هو أن العالم سيشهد درجة أعلى من التحرير في المعاملات التجارية بين الدول بالقياس إلى الوضع السابق لاعتبارات عديدة منها⁴:

* تخفيضات في التعريفات الجمركية بالنسبة لكثير من المنتجات، وهذا يعني أن الدول الأعضاء ملزمة بتخفيض التعريفات الجمركية التي كانت تفرضها على استيراد السلع المصدرة إليها.

* ما تضمنته الاتفاقيات الدولية من التزامات بإزالة الكثير من القيود غير التعريفية أو تخفيضها، وعدم العودة إلى العمل بها مستقبلا.

* امتداد نطاق تطبيق مبادئ الجات إلى قطاعات جديدة، وخصوصا المنتجات الزراعية والملابس والمنتجات والخدمات.

* امتناع الدول الأعضاء على دعم المنتجات الصناعية والزراعية التي تصدر إلى الخارج، لأن مثل هذا الدعم يؤثر في مصالح المؤسسات التجارية والصناعية التي لا تلقى الدعم من دولها.

ثالثا : حماية اقتصاد الدول النامية :

إن تحرير التجارة العالمية قائم على مبدئين أساسيين وهما : إزالة القيود التي تفرضها على التجارة الدولية والامتناع عن دعم المنتجات الوطنية، وتطبيق ذلك بشكل تدريجي

على المنتجات. فمثلا تحرير التجارة في المنتجات الزراعية يتضمن تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية تحتفظ بمستوى الحماية نفسها، بل وربما تؤدي إلى مستوى حماية أعلى، ثم يجري بعد ذلك تخفيض هذه التعريفات، كما تخفض نسبة دعم الصادرات بنسبة 36% على مدى ست سنوات في الدول المتقدمة وبنسبة 24% على مدى عشر سنوات في الدول النامية، وعليه نرى أن الفوائد التي تحصل عليها الدول النامية جراء التطبيق التدريجي للتعريفات الجمركية إنما هي حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء المدة المحددة لها، وإذا ما انتهت المدة يسري على الدول المتقدمة صناعيا، وبالتالي فإن هذه الحماية إنما هي حماية مؤقتة.

رابعا : حرية التجارة وسيلة نجاح الإقتصاد العالمي :

يرجع Andrej Arendarski نجاح الإقتصاد إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي ⁵ :

- 1- نوعية إصلاح النظم والسياسات الهيكلية.
- 2- قدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية.
- 3- حرية التعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

بذلك لا يمكن نجاح جهود الالتحاق بالاتجاهات العالمية بدون التفاعل الحر مع الأسواق الدولية، فعلى سبيل المثال : مشاركة روسيا والدول حديثة الاستقلال في نظام التجارة متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية يمكن أن يوفر درجة أكبر من الاتساق مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي للانتقال إلى السوق الحر، ويساند هذا الرأي التجارب الفعلية لبعض الدول في شرق أوروبا، حيث انضمت بعض الدول إلى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية قبل أن تبدأ في التحول نحو الإقتصاد الحر.

خامسا : تدفق التبادلات التجارية :

تعد التبادلات التجارية الجديدة الخاصة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية، وهي الأساس في الزيادة السريعة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، ويمكن التماس هذا بشكل خاص في الدول المتقدمة، التي شهدت نموا اقتصاديا سريعا، إذ أخذت واردات هذه الاقتصاديات النشطة بالنمو، وأصبحت تمثل أسواق ذات اهتمام متزايد. لذلك نلاحظ أن

تدقق التبادلات التجارية عملية مفيدة بالنسبة للدول المتقدمة، إذ أن فتح الأسواق الدولية أمام منتجاتها يسهل لها عملية تصريف منتجاتها بشكل كبير، في حين أن الدول النامية تتضرر من عملية التدفقات التجارية لأنها تستقبل فحسب⁶.

3- الإطار التطبيقي لحرية التجارة العالمية :

تمكنت منظمة التجارة العالمية من تطبيق عدد من الاتفاقيات التجارية الدولية والتي تهدف إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية، ونذكر على سبيل المثال ما يلي⁷ :

3-1 اتفاقية الزراعة : وقد نص الاتفاق على ما يلي :

- استبدال نظام القيود الكمية على السلع الزراعية بالقيود التعريفية، يتم تثبيتها أولاً ثم العمل على تخفيضها ثانياً.
- فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة حالياً لقيود غير جمركية.
- خفض الدعم المحلي، ويقصد به الدعم الموجه للإنتاج الزراعي، وفي حالة ما إذا كان الدعم المحلي أو الداخلي أقل من 05%، فإن الدولة لا تلتزم بتطبيق أي تخفيضات.
- تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بمتوسط 36% في حالة الدول المتقدمة، و 24% للدول النامية، ولا يلزم الاتفاق الدول الأقل نمواً بإجراء أية تخفيضات على تعريفاتها الجمركية لوارداتها من السلع الزراعية.
- تتبنى الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشرط ألا تتحول فيما بينها إلى سلاح حمائي .

3-2 اتفاقية المنسوجات والملابس : لم يكن قطاع المنسوجات والملابس يخضع لأحكام الاتفاقية، حيث كانت التجارة في هذا القطاع تخضع لاتفاقية خاصة، تعرف باسم "اتفاقية الألياف المتعددة" أي أنها تخضع لنظام الحصص الثنائية التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية. ويعتبر نظام الحصص الذي يحدد لكل دولة مصدرة حصة معينة لا يجوز تجاوزها قيداً كمياً صارماً على قدرات البلدان النامية في التوسع في صناعاتها. لهذا طالبت البلدان النامية بضرورة دمج قطاعات المنسوجات والملابس ضمن الاتفاقية، لأن هذه الدول تعتمد بدرجة

كبيرة على تجارة المنسوجات والملابس، حيث تمثل صادراتها من تلك السلع حوالي 40% من صادراتها الصناعية.

كان هدف المفاوضات في هذا المجال، هو تأمين إدماج قطاع المنسوجات والملابس في الاتفاقية والتخلص من نظام الحصص. لهذا الغرض جاء نص الاتفاقية بما يلي :
أ- إلغاء اتفاق الألياف المتعددة خلال أربعة مراحل على مدى عشر سنوات، وفي نهاية تلك الفترة تصبح خاضعة لقواعد اتفاقية الجات 1994.

ب- تفادي الانحياز ضد الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة عند وضع السياسات التجارية.

ج- تحسين فرص دخول المنتجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق، عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية، وإلغاء القيود غير الجمركية وتسهيل إجراءاتها.

د- تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة والمساواة في تجارة المنسوجات، في مجالات الإغراق ومكافحته، والإعانات والرسوم التعويضية.

3-3 اتفاقية الاستثمار: تم الاتفاق خلال جولة أوروغواي على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، ويقصد بها الشروط التي تضعها أية دولة على الاستثمارات الأجنبية. كما يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي من أكثر المواضيع إثارة للجدل، حيث يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي يضر باقتصاديات الدول النامية، بينما يرى البعض الآخر أنه يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى الإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية وارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي⁸. وقد تمّ الاتفاق في هذا المجال على أنه يحق للمستثمر الأجنبي أن يقوم باستيراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية وفقاً لتقديراته ودون قيود، وكذلك يتمتع بالحرية التامة في تصدير منتجاته، دون الالتزام بتخصيص حصة محددة للسوق المحلي أو للتصدير.

كما يلتزم الأعضاء باحترام مبدأ الشفافية عن كافة إجراءات الاستثمار التي لها علاقة بالتجارة، ويتم ذلك عن طريق إخطار المنظمة العالمية للتجارة بكل التدابير والإجراءات

التي تطبقها الحكومات والسلطات داخل أراضيها، وذلك حتى تكون معروفة لكافة الدول الأعضاء.

من جهة أخرى تلتزم الأعضاء بإلغاء كافة الإجراءات المحضورة والمتفق عليها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، بينما تصل المدة المحددة للدول النامية إلى خمس سنوات. وفي هذا الإطار فإن الدول النامية تستفيد من تمديد الفترة الانتقالية لإتاحة الفرصة الكافية أمامها لتكييف تشريعاتها، ونظمها الاستثمارية مع الأوضاع الجديدة دون التعرض للصدمات المفاجئة، كما يسمح لهذه الدول بوضع قيود كمية على الواردات بهدف مواجهة أعباء التدهور في ميزان المدفوعات أو احتياطياتها الدولية.

4- نتائج اتفاقيات تحرير التجارة العالمية :

بعد أن عرضنا لبعض اتفاقيات تحرير التجارة، سنحاول أن نبين كيف أثرت هذه الاتفاقيات في مجموعها على حركة التجارة الدولية.

في حقبة التسعينات زاد حجم التجارة الخارجية بين الدول، فعلى سبيل المثال شهدت الفترة (1990-1995) زيادة تتجاوز الـ 55% بالقيمة الاسمية للدولار من 4300 مليار دولار إلى 6700 مليار دولار، وقد استمر حجم التجارة في المتوسط 6.7% سنوياً، وهذه الزيادة على مستوى تجارة السلع والخدمات معاً⁹.

كذلك نجد أن انفتاح الاقتصاديات الوطنية قد واصل الزيادة، حيث ارتفعت نسبة التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي من 19% إلى 23% عام 1998، وبالنسبة للدول النامية فنجد أن هذه النسبة قد فاقت 30% في نفس الفترة السابقة. هذا لأن الدول النامية والدول الصناعية قد حققت أعلى معدل للتوسع في تجارتها الخارجية خلال التسعينات بمتوسط سنوي للزيادة في حجم التجارة الخارجية زاد عن 10% وزاد نصيبها في التجارة العالمية من 23% إلى 27%¹⁰.

في 2000 بلغ معدل نمو التجارة العالمية حوالي ضعف معدله عام 1999، ومما ساعد على ارتفاع حجم التجارة الدولية مرونة إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وفترة

الازدهار المطولة التي مرَّ بها الاقتصاد الأمريكي حيث كانت وارداتها تمثل 18.5% من الواردات العالمية حتى 1999¹¹ :

لو قارنا معدل نمو التجارة الخارجية في السلع ، نجد أن تجارة السلع المصنعة تتفوق في نموها عن تجارة السلع الزراعية والأولية من حيث معدلات القيمة والحجم، فالسلع الزراعية يتباطأ نموها بسبب السياسات الحمائية للتجارة التي تطبق على هذا القطاع في مختلف دول العالم. والبلدان المنتجة لهذه السلع وغالبيتها من البلدان الأقل نموا شهدت خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري مع الدول الأخرى. ويلاحظ أن نمو التجارة العالمية أسرع من نمو الإنتاج العالمي، والسبب في ذلك تحرير التجارة الدولية وسياسات الانفتاح والترابط بين الاقتصاديات.

ووفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية، فإن نموا قدره 2.5% بالنواتج العالمي خلال عام 2003 أحدث زيادة في حجم التجارة العالمية قدرها 4.5%، حيث بلغت قيمة تجارة السلع 7.3 تريليون دولار، كما أن الناتج العالمي قد نما بنسبة 3.7% خلال 2004، وهو ما أسفر عن نمو التجارة العالمية بنسبة 7.5%.

ووفقا لتقرير منظمة التجارة العالمية، فإن حجم الصادرات السلعية في العالم ارتفع في عام 2006 بنسبة 15% ليلبلغ 11.76 تريليون دولار، وعلى سبيل المثال سجلت الولايات المتحدة الأمريكية معدل نمو في الصادرات بلغ 14% وبقيمة 1.62 تريليون دولار، أما الصين فقد سجلت نسبة النمو الأعلى حيث بلغت 27% عام 2006 بقيمة 792 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل فقد حقق نموا قدره 7.3% عام 2006 وهو يعد الأعلى منذ عام 2000، وقد سجلت الدول الأقل نموا معدل نمو قدره 0.6%.

وفي أوت 2007 حذرت منظمة التجارة العالمية من مخاطر محدقة تهدد الاقتصاد العالمي في حال عدم معالجة تداعياتها، وهي تعني الأزمة التي تشهدها أسواق المال والمرتبطة بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. وكان هناك توقع بتراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 03% عام 2007، وهذا من شأنه أن يخفض نمو التجارة العالمية من 08% عام 2006 إلى 06% عام 2007.

5- تقييم الاتفاقيات وآثارها على الدول النامية :

مما لا شك فيه أن تنفيذ الاتفاقيات السابقة ودخولها حيز التطبيق سيكون لها آثار إيجابية وأخرى سلبية على العديد من الدول، وخاصة النامية منها التي قد تتحمل عدة انعكاسات سلبية بسبب التوزيع اللامتكافئ للمكاسب المحققة.

ومن بين الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالسلع نلخص ما يلي¹² :

1- إن الاتفاقيات الجديدة تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، حيث سيؤدي الإلغاء التدريجي لحصص الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى زيادة نفاذ صادرات الدول النامية من هذه السلع إلى الدول المتقدمة.

2- يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وحجم الطلب سواء من الدول الصناعية أو الدول النامية.

3- تكفل الاتفاقيات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية.

4- من المتوقع ونتيجة لزيادة المنافسة داخل الأسواق المحلية سيؤدي ذلك إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات في الدول النامية حتى تستطيع مواجهة المنافسة.

كما أن هناك شبه اتفاق بين غالبية المحللين الإقتصاديين على أن الدول النامية ستعرض لبعض الآثار السلبية نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة، ومن هذه الآثار السلبية :

1- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة، لأن إلغاء

الدعم الذي تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية سيؤدي إلى زيادة التكاليف للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها¹³.

2- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق الدول النامية.

3- إن إتاحة النفاذ إلى الأسواق من خلال التخفيض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية ومستوى القيود غير التعريفية، سيؤدي إلى تواجدها منتجات الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار نسبية أقل (نتيجة خفض مستويات الرسوم الجمركية) مما يزيد من الإقبال على السلع الأجنبية وبالتالي يتأثر حجم الطلب على السلع المثلثة المحلية.

4- قد يؤدي الانخفاض في الرسوم الجمركية وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، مما قد يؤدي إلى زيادة الضرائب ، وهو ما ينعكس سلبا على تكلفة الإنتاج¹⁴.

5- إن التحرير الكامل لتجارة المنسوجات والملابس قد يؤدي إلى زيادة التنافس في مجال الصادرات بين الدول النامية، بالإضافة إلى خطر المنافسة، خاصة من قبل المنتجين أصحاب التكاليف الأقل والكفاءة العالية، كالهند وباكستان والصين وهونغ كونغ التي تعتبر أكبر مصدر لدول الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص اتفاقية الاستثمار فبالرغم من المزايا والفوائد التي يعود بها الاستثمار الأجنبي على الدول المتقدمة، إلا أن هناك بعض الجوانب السلبية نلخصها فيما يلي¹⁵:

6- إن الإستثمار الأجنبي يركز على الوسائل ذات التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الحديثة، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين جودته، بينما المؤسسات الوطنية لا تملك هذه الوسائل والتقنيات ، لذلك تكون تكلفة المنتج مرتفعة عن تلك المتقدمة من طرف المؤسسة الأجنبية ، وهذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسات الوطنية .

7- كما أن إخضاع التجارة العالمية المتصلة بالاستثمار إلى قواعد المنظمة وتطبيق مبادئها سيؤثر سلباً على الكثير من الدول النامية، لأن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية سيلزمها بعدم التفريق بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار الوطني.

6- التقدير الكمي للربح والخسارة في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية :

حاول بعض المحللين وضع تقدير كمي لنتائج تطبيق الاتفاقيات الناتجة عن جولة أوروغواي، والتي كان من أهم بنودها : خفض الرسوم الجمركية على المنتجات المصنعة، وإلغاء قيود التصدير فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس، وإلغاء الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة، وتحويل الحواجز غير الجمركية في مجال الزراعة إلى رسوم جمركية، والالتزام بخفض مستوى الحماية الزراعية، وخفض دعم الصادرات الزراعية. ووفقاً لكل الدراسات فإن الدول النامية ستواجه خسارة صافية نتيجة تطبيق هذه الاتفاقيات في المدى القصير، وذلك لأن خفض الدعم الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة التجارة الحرة سيؤدي إلى خسارة في معدلات التبادل التجاري لبعض الدول النامية، كما أن إلغاء الحصص الخاصة بالاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة سيخفض الأسعار، وبالتالي تقل حصة التصدير للدول المصدرة لهذه السلع ، كما أن المصدرين للملابس الأقل كفاءة سيفقدون حصتهم في السوق.

ووفقاً لبعض الدراسات فإن تقديرات المكسب والخسارة لبعض الدول والمناطق نتيجة تطبيق اتفاقيات جولة أوروغواي يتضح منها¹⁶:

- أن إجمالي مكاسب العالم ستصل إلى حوالي 96 مليار دولار سنوياً، وأن الاتحاد الأوروبي ستصل مكاسبه إلى 39 مليار دولار، وستحصل اليابان على 17 مليار دولار، بينما سيكون نصيب أمريكا من هذه المكاسب 13 مليار دولار.
- أما أكبر الخاسرين فهم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث تبلغ خسارة كل منطقة منهما إلى 0.3 مليار دولار، وتمثل هذه الخسارة لدول جنوب

الصحراء 0.2% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، بينما تمثل لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 0.1%.

وفي دراسة أخرى قدرت أمانة الجات أن المكاسب المترتبة على جولة أوروغواي تبلغ نحو 510 مليار دولار سنوياً، وقد تم الحصول على هذا التقدير المرتفع نسبياً بوضع إسقاط مستقبلي للاقتصاد العالمي حتى عام 2005.

كما استخدمت العديد من النماذج الرياضية لبيان مدى المنافع والدخل المتوقع نتيجة اتفاقيات جولة أوروغواي، فبعض النماذج قدرت المكاسب بحوالي 01% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، 02% للاتحاد الأوروبي، ويلاحظ أن هذه الدراسات تستند إلى الإمكانات الاقتصادية المتوفرة، وما يمكن أن تؤدي إليه عند الاستخدام الأمثل لها في ظل تحرير التجارة (وهو ما يسمى بالتحليل الساكن). أما إذا استخدم التحليل الديناميكي وهو ما تم عن طريق استخدام النموذج الرياضي المسمى بنموذج التوازن العام باستخدام الحاسبات الآلية، فقد تمّ التوصل إلى أن زيادة الدخل العالمي ستصل إلى 0.01%، و سيزداد التشغيل بمقدار 0.26%، ويرجع السبب وراء تزايد المكاسب إلى زيادة معدلات النمو مما يعني انتقال منحنى الدخل العالمي بالزيادة، وقد قدرت المنافع الديناميكية طويلة الأجل بأنها تزيد بمقدار الضعفين إلى ثلاث أضعاف المنافع الساكنة¹⁷. ولكن هذه النماذج الرياضية أصبحت غير مقبولة للعديد من الاقتصاديين ومن أسباب ذلك ما يلي¹⁸:

1- أن هذه المكاسب تتوقف على مدى قدرة المجتمع على الاستفادة من هذه التطورات، وقد يكون

هناك من العوائق ما يمنع ذلك.

2- هذه النماذج تفترض سيادة أسواق المنافسة الكاملة ذات المرونة الكبيرة مع سهولة استجابة عناصر الإنتاج للتغيرات التي تحدث نتيجة سياسة التحرير، وهذا افتراض غير مقبول لأن العديد من القطاعات لا تتمتع بالمرونة، كما لا يسود نموذج المنافسة الكاملة للأسواق.

3- تفترض هذه النماذج التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية، مما يعني عدم وجود طاقات عاطلة ومما يعني تغير الطلب الكلي وهو افتراض غير واقعي، حيث أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى زيادة البطالة، وتزايد عدم المساواة في الدخل. ونظرا لانخفاض مستوى التعريفات في أسواق العالم، فإن الإيرادات الفعلية التي ينتظر تحقيقها من تخفيض التعريفات الصناعية فقط سوف تكون قليلة نسبيا، فحسب تقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي من المتوقع أن تحقق الإصلاحات التعريفية غير الزراعية مكاسب تساوي 15% من المكاسب التي يتوقع أن تحققها الإصلاحات الزراعية. وسوف يكون للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النصيب الأكبر لسيطرتها على الأسواق ، وتعتبر الصين من أكبر الرابحين من الإصلاحات الصناعية حيث سيرتفع دخلها بنسبة 0.8% بعد عشر سنوات من تطبيق الاتفاقية، بينما تحقق دول آسيا المرتفعة الدخل زيادة 0.7%، ويليها الاتحاد الأوروبي 0.2% من ناتجها المحلي الإجمالي وبالطبع فإن تخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى خفض أسعار الواردات، وهو مفتاح زيادة فرصة النفاذ إلى الأسواق، وقدرت أمانة الجات أن واردات الدول المتقدمة من المنتجات الصناعية تزيد بنحو 2.6%. ونظرا لأن التخفيضات الجمركية المتعددة الأطراف تؤدي إلى تقليص حجم الأفضلية التي تتمتع بها الدول داخل المناطق الحرة بنسبة 0.7%، وبالتالي فإن معظم الدول النامية هي الخاسرة لعدم تمتعها بمزايا نسبية نتيجة هذه الإصلاحات التجارية، وإن كانت تتمتع بعض الصناعات بميزة نسبية مثل المنسوجات و الملابس و الأغذية.

خاتمة :

إن تطبيق حرية التجارة العالمية ستقسم دول العالم إلى مجموعتين : الأولى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للسلع والخدمات والتي ستشهد رفاهية اقتصادية وتقدما صناعيا واسعا. والثانية وهي مجموعة الدول المستهلكة والتي ستشهد تدهورا اقتصاديا وعجزا مالي كبيرا، وتخلقا في الصناعة والمجالات الأخرى. وهذه العملية إذا كانت تتفق والنظم

الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بما تملك من إمكانيات اقتصادية وصناعية فإنها لا تتفق مع الدول الفقيرة التي تكاد أن تنعدم فيها مثل هذه الإمكانيات. وهذا يعني أن الفجوة بين دول العالم الغني والفقير ستزداد اتساعا كلما كانت حرية التجارة العالمية .

رغم الإلحاح على فوائد تحرير التجارة العالمية، إلا أنه ومع إضطراد الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول. بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة العالمية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات. وإن إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لا يراعي إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب بما يخدم التنمية في الدول النامية، بل يهدف أساسا لفتح الأسواق أمام التجارة الدولية، والتي تسيطر عليها الدول المتقدمة، حيث أصبح التوسع الخارجي هو الوسيلة الأساسية أمام هذه الدول للتغلب على مشاكلها التسويقية نتيجة حجم الإنتاج الكبير، وأمام شدة المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات التابعة لهذه الدول.

المراجع والإحالات :

- ¹ العولمة والثقافة ، بحث منشور على الإنترنت ، لم يذكر اسم النشار.
- ² سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمّان 2006 ، ص 149 .
- ³ Berangere TAXIL- l'OMC E, Les pays en développement, Montchrestien, Paris, 1998, P29.
- ⁴ سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 151.
- ⁵ أندريه أرندارسكي Andrej Arendarski رئيس غرفة التجارة والصناعة في بولندا (الإنترنت) .

⁶ إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 35 .

أنظر كذلك : سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 171- 176 .

⁷ أحمد يوسف الشحات ، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية ، دار النيل للطباعة والنشر، 2001 ، ص 70

⁸ عبد الواحد العفوري ، العولمة والجات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 106.

⁹ صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، 1999 ، ص 153 (شبكة الإنترنت).

¹⁰ نفس المرجع، ص 153

¹¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، تقرير التجارة والتنمية ، 2001 ، ص 37

¹² التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة التجارة العالمية ، 2006 ، (شبكة الإنترنت عن موقع منظمة التجارة العالمية).

¹³ CNUCED, Rapport du commerce et de développement, New York, Geneve, 1994, P33

¹⁴ صباح نعوش ، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2007 ، عن موقع الإنترنت :

www.aljazeera.net

¹⁵ عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار الصفاء ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 185.

¹⁶جلين هاريسون وآخرون، التقدير الكمي لنتائج جولة أوروغواي، التمويل والتنمية ،
ديسمبر 1995، ص 37.

¹⁷ Graham Dunkley, The Free trade adventure, The WTO, The Uruguay Round and Globalism. A critique, Zer Book, London, 1997, P135.

¹⁸ Ibid , P135.